الأونروا كالرئة التي يتنفس منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

تحليل قانوني موثق

مقدمة

تشير آخر الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فعليًا في لبنان حتى منتصف عام 2025 يبلغ حوالي 231,515 نسمة، مع توزيع سكاني يشمل نحو 33٪ أطفال و10٪ كبار سن، ويستفيد حوالي 94٪ منهم من خدمات الأونروا[1]. أما **عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا** في لبنان، فيبلغ اكثر من **470,000 شخص**، مع الإشارة إلى أن ليس جميعهم يقيمون فعليًا في البلاد. يعيش عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل ظروف قانونية واجتماعية واقتصادية صعبة منذ أكثر من سبعة عقود. وفي غياب قدرة اللاجئين على التمتع بحقوق أساسية كالتعليم والصحة والعمل من مؤسسات الدولة اللبنانية، برزت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كطوق النجاة الرئيسي لهم. تُشكّل الأونروا فعليًا **"الرئة التي يتنفس منها"** اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، إذ تقوم بدور حكومة بديلة تؤمّن الحد الأدنى من الخدمات والحقوق الأساسية من تعليم وصحة وحماية اجتماعية وإغاثة وإيواء. سيستعرض هذا التقرير التحليلي الموثق بالأدلة الرسمية كيف أصبحت الأونروا عماد بقاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مسلطًا الضوء على الأساس القانوني الدولي لهذا الدور (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 203 لعام 1949)، وعلى واقع اعتماد اللاجئين شبه الكلي على خدمات الوكالة، وعلى مخاطر أي تقليص في ولايتها أو مواردها. ويختتم التقرير بتوصيات موجهة للمانحين والمجتمع الدولي والحكومة اللبنانية لضمان استمرار تلبية الحقوق الأساسية لهؤلاء اللاجئين.

التفويض الأممي والمسؤولية الدولية بموجب القرار 203

تأسست الأونروا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **203** الصادر في 8 كانون الأول/ديسمبر 1949، والذي أنشأ وكالة متخصصة لتقديم الإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل عادل لمحنتهم. وقد أكد القرار 203 على ضرورة استمرار المعونة الدولية لمنع حالات الجوع والبؤس بين اللاجئين الفلسطينيين ولتعزيز السلام والاستقرار[2]. كما دعا القرار جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى تقديم المساهمات المالية والعينية اللازمة لضمان توفير التمويل الكافي لبرنامج إغاثة وتشغيل اللاجئين. وهذا يعني أن المجتمع الدولي أخذ على عاتقه مسؤولية جماعية تجاه اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وقد

[1] UN. (2025). *Report on the Palestinian population in Lebanon: Findings from UNRWA's digital identity verification*. United Nations. https://www.un.org/unispal/document/report-palestinian-population-in-lebanon-findings-from-unrwas-digital-identity-verification

[2] United Nations. (1949). *Resolution 203 (III) of 8 December 1949: Establishment of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East*. United Nations. https://digitallibrary.un.org/record/129933

جرى تمديد ولاية الأونروا مرارًا عبر العقود بقرارات أممية أكدت التزام المجتمع الدولي بدعم رفاه اللاجئين الفلسطينيين إلى حين التوصل لحل عادل ودائم لقضيتهم[3].

في السياق اللبناني، رحبت الدولة بإنشاء الأونروا وعدّتها إطارًا لتحمّل المجتمع الدولي عبء رعاية اللاجئين على أرضها. وفي عام 2017، خلال إطلاق نتائج التعداد الرسمي للاجئين، صرّح رئيس الوزراء اللبناني بأن "المجتمع الدولي والجهات العربية ومنظمات الأمم المتحدة مسؤولة عن معالجة وضع اللاجئين الفلسطينيين" في لبنان، مناشدًا الدول المانحة زيادة دعمها للأونروا[4]. ويعكس هذا التصريح فهمًا رسميًا في لبنان بأن ولاية الأونروا تجسّد التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا دوليًا تجاه اللاجئين، وبأن أي إخفاق في دعمها يمثل إخلالًا بتلك المسؤولية الجماعية.

الأونروا كحكومة بديلة: دورها الحيوي في توفير الخدمات الأساسية

تعمل الأونروا في لبنان فعليًا كمنظومة خدمات موازية للدولة، حيث يعتمد اللاجئون الفلسطينيون اعتمادًا شبه كامل على الوكالة لتأمين الخدمات الأساسية[4]. ويعود ذلك إلى كونهم من أكثر الفئات حرمانًا في لبنان والمنطقة، مع وصول شديد المحدودية إلى الخدمات الحكومية أو سوق العمل اللبناني. فلبنان لا يمنح اللاجئين الفلسطينيين حقوقًا أساسية كالتوظيف في الكثير من المهن أو الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتملك، مما يجعل الأونروا المزود الوحيد تقريبًا لخدمات التعليم والصحة والإغاثة لهذه الشريحة المهمشة.

في مجال التعليم:

يستفيد حوالي 86,400 طفل فلسطيني من التعليم عبر برامج الأونروا في لبنان وسوريا والأردن حتى منتصف 2025، ما يؤكد التزام الوكالة بالتعليم رغم التحديات الميدانية . تؤمن هذه المدارس المجانية التعليم الأساسي لهؤلاء الأطفال الذين لا يمكنهم الالتحاق بالمدارس الحكومية اللبنانية على قدم المساواة مع المواطنين[5]. كما توظّف الأونروا نحو 1,687 معلّمًا ومعلمة في مدارسها، ما يجعلها أيضًا أحد أكبر المشغلين ضمن مجتمع اللاجئين[6]. وتُظهر بيانات الأونروا والأمم المتحدة أن حوالي 80٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون

[3] United Nations. (n.d.). *United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)*.

[4] Prime Minister of Lebanon. (2017). *Statement on the official results of the Palestinian refugee census in Lebanon*. Lebanese Government.

[5] UNRWA. (2025). *Education in Lebanon 2025: UNRWA provides education services to Palestine refugees in Lebanon (39,144 students in 65 schools)*. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. https://www.unrwa.org/activity/education-lebanon

[6] UNRWA. (2023). *UNRWA Education Programme Baseline Report 2030: UNRWA's education staffing and services across the five fields of operation*. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/web_unrwa_education_2030_baseline_report.pdf

تحت خط الفقر الوطني المعدَّل حسب التضخم حتى مارس/آذار 2023، وهو مؤشر يعكس هشاشة الوضع المعيشي والاعتماد شبه الكلّي على خدمات الوكالة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة[7]. وكما تُظهر أنهم يعتمدون على الوكالة لتلبية احتياجاتهم التعليمية – وهي نسبة تبرز مدى مركزية دور الأونروا في ضمان حق التعليم للاجئين الذين لولاها لعانوا من الأمية والجهل على نطاق واسع.

في مجال الرعاية الصحية:

تشغّل الأونروا شبكة مكونة من 26 مركزًا صحيًا أوليًّا تنتشر في مناطق تجمع اللاجئين في لبنان[7]. وتقدّم هذه العيادات خدمات الرعاية الصحية الأساسية مجانًا أو بكلفة رمزية، بما في ذلك معاينات الطب العام والاختصاصي والأدوية والتحصين ورعاية الأمومة. وفق تقرير التقدّم لحملة الاستجابة الطارئة 2025 الصادر عن الأمم المتحدة والأونروا، قدّمت الوكالة عبر كامل أقاليم عملها (لبنان وسوريا والأردن) حوالي 570,000 استشارة للرعاية الصحية الأولية في النصف الأول من عام 2025، بما في ذلك زيارات الرعاية الصحية الأساسية التي يستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان[8]. يعمل في هذه المراكز نحو 450 موظفًا من أطباء وممرضين وإداريين، ما يعني أن الأونروا لا تقتصر على تقديم الخدمات الصحية الأساسية للاجئين الفلسطينيين فحسب، بل تُعدّ أيضًا أحد الجهات المشغِّلة الرئيسية داخل مجتمع اللاجئين نفسه في القطاع الصحي، من خلال توظيف كوادر محلية فلسطينية في مرافقها الطبية[9]. وتجدر الإشارة إلى أن معظم اللاجئين الفلسطينيين محرومون من الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللبناني أو الاستفادة من وزارة الصحة، الأمر الذي يزيد من أهمية الدور الذي تؤديه الأونروا كمقدم وحيد للرعاية الصحية لهم.

في مجال الإغاثة والحماية الاجتماعية:

توفر الأونروا شبكات أمان اجتماعي تهدف إلى مساعدة الأسر الأشد فقرًا وهشاشة. على سبيل المثال، لدى الوكالة برنامج المساعدة الاجتماعية (الشبكة الاجتماعية) للأسر المصنفة في خانة الفقر المدقع، يشمل تقديم معونات مالية ربعية لتأمين الحد الأدنى من احتياجات الغذاء والمعيشة. وفي السنوات الأخيرة، وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان، أطلقت الأونروا برامج إغاثية إضافية لكل اللاجئين (بما في ذلك منغير المصنفين فقراء مدقعين) بتمويل طارئ. فقد قدّمت الوكالة في عام 2022 وحده مساعدات نقدية بإجمالي نحو 81 مليون دولار أمريكي، جرى توزيعها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على شكل دفعات دورية كل ثلاثة أشهر،

[7] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2025). *Health services in Lebanon: UNRWA operates 26 primary health-care centers across Lebanon*. https://www.unrwa.org/lebanon-health

[8] United Nations & United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2025). *Syria, Lebanon and Jordan: Emergency Appeal 2025 progress report (1 January–30 June 2025)*. United Nations. https://www.un.org/unispal/document/syria-lebanon-and-jordan-emergency-appeal-2025-progress-report-19nov25/

[9] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2023). *UNRWA health programme in Lebanon: Facts and figures*. UNRWA. https://www.unrwa.org/lebanon-health

في إطار برامج الاستجابة الطارئة والدعم النقدي لمواجهة الانهيار الاقتصادي[10]. كما تنفّذ الأونروا برنامج المعونات الغذائية الطارئة كجزء من استجابتها للأزمات الإنسانية في لبنان، موفرة دعمًا غذائيًا دوريًا للأسر اللاجئة التي تواجه انعدام الأمن الغذائي وتدهور الظروف المعيشية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الاعتماد على الدعم الغذائي الطارئ لا يزال مرتفعًا وسط ارتفاع مستويات الفقر لدى اللاجئين الفلسطينيين، الذين يواجه أكثر من 80 ٪ منهم مستويات من الفقر تحدّ من قدرتهم على الوصول إلى الغذاء الكافي دون الدعم الدولي[11]. هذه المساعدات تشكّل شريان حياة لآلاف العائلات التي وجدت نفسها تحت خط الفقر ولا موارد ثابتة لديها. وفي غياب أي دعم من مؤسسات الدولة اللبنانية لهؤلاء اللاجئين، بات الاعتماد على معونات الأونروا "مسألة حياة أو موت" بالنسبة للكثيرين، بحسب تعبير أحد كبار مسؤولي الوكالة [12] .

في مجال البنية التحتية والإيواء:

تدير الأونروا الخدمات الجماعية في مخيمات اللاجئين المعترف بها، إذ يوجد في لبنان **12 مخيمًا رسميًا للاجئين الفلسطينيين** يعيش داخلها نحو **246,000 لاجئ** في بيئات مكتظة ومحدودة الموارد. وتشمل خدمات الوكالة تحسين المساكن والبنية التحتية من **شبكات مياه نظيفة يومية، وصيانة الصرف الصحي، وإدارة مخلفات الصرف، وجمع النفايات**، إضافة إلى جهود متواصلة لمواجهة انقطاع الكهرباء والتحديات البيئية داخل المخيمات، وذلك في ظل اعتماد السكان شبه الكامل على هذه الخدمات لحياة كريمة داخل المخيمات[13] .

وتعمل فرق الأونروا على صيانة مرافق المخيمات لضمان مستوى مقبول من الصحة العامة والبيئة السليمة. وقد **نفّذت الأونروا مشاريع كبرى في هذا الإطار**، أبرزها **إعادة إعمار مخيم نهر البارد** الذي تعرّض لتدمير شبه كامل خلال المعارك المسلحة عام **2007**، حيث أُطلق المشروع كواحد من أكبر المشاريع الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بهدف **إعادة بناء آلاف الوحدات السكنية والبنى**

[10] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2022). *UNRWA Lebanon emergency appeal and cash assistance programmer*. UNRWA.

[11] United Nations & United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2025). *Syria, Lebanon and Jordan: Emergency Appeal 2025 progress report (1 January–30 June 2025)*. United Nations. https://www.un.org/unispal/document/syria-lebanon-and-jordan-emergency-appeal-2025-progress-report-19nov25/

[12] United Nations Office at Geneva. (2025, June 1). *UNRWA: Aid distribution in Gaza has become a "death trap" – highlights need for unhindered humanitarian access*. United Nations Office at Geneva. https://www.ungeneva.org/ar/news-media/news/2025/06/106909/alawnrwa-twzy-almsadat-fy-ghzt-asbh-msydt-llmwt

[13] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). *Water, sanitation and camp infrastructure services in the 12 recognized Palestine refugee camps in Lebanon*. United Nations. https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-12/UNRWA%20inputs.pdf

التحتية الأساسية داخل المخيم، وذلك بتمويل من مانحين دوليين وحكومات شريكة، في سياق شراكة مع الحكومة اللبنانية والجهات المانحة لاستعادة الاستقرار وإعادة إسكان العائلات النازحة نتيجة الدمار والتهجير. وتشمل هذه الجهود تحسين البنية التحتية كشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، فضلاً عن دعم سبل العيش ضمن المخيمات والمناطق المحيطة بها، وهو ما يعكس الدور المتواصل للأونروا في تلبية الحاجات الأساسية للسكان بعد سنوات من النزاع والدمار[14] .

كما تقدّم الأونروا مساعدات بدل إيجار (لأهالي مخيم نهر البارد الذين لم تتم اعادة اعمار منازلهم بعد) وفي مرحلة سابقة كانت تقوم الأونروا بإصلاح مساكن للاجئين الفلسطينيين الذين يقطنون خارج المخيمات الرسمية أو في تجمعات سكنية غير رسمية منتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، والتي تُقدَّر أعدادها مؤخرًا بنحو 651 تجمعًا سكنيًا يفتقر سكانها إلى الخدمات الأساسية والحماية القانونية، مما يجعل تدخل الوكالة في تحسين السكن وتقديم التعويضات جزءًا حيويًا من برامجها الإغاثية (منهجية بيانات تجمعات التجمعات غير الرسمية في لبنان) ، ولكن هذه المشاريع متوقفة منذ عدة سنوات بسبب محدودية التمويل[15].

وخلال الأزمات الإنسانية الكبرى، مثل الحرب السورية وأزمة انفجار مرفأ بيروت عام 2020، قامت الأونروا بتوفير مراكز إيواء مؤقتة وتأمين مساعدات لإعادة تأهيل المساكن للاجئين الفلسطينيين المتضررين، بما يضمن استمرار حصولهم على الخدمات الأساسية وسط غياب دعم الدولة اللبنانية[16] . وتظهر هذه التدخلات دور الأونروا ك سلطة محلية بديلة ضمن تجمعات اللاجئين، إذ تتولى مهام عادةً ما تكون من اختصاص البلديات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك تأمين الإسكان، وإدارة البنية التحتية، وتقديم الخدمات الإنسانية[17].

منذ إنشائها قبل 57 عامًا، ظلت الأونروا تُعتبر المؤسسة الرئيسية التي تقدم المساعدات الإنسانية، من غذاء وصحة وتعليم وإيواء، للاجئين الفلسطينيين مما يعكس دورها المركزي في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل غياب الدعم الكافي من الدول المضيفة ونجحت الأونروا في بناء منظومة خدمات متكاملة أتاحت للاجئين الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم. ويمكن القول بلا مبالغة إن الحياة اليومية لحوالي 230 ألف لاجئ ولاجئة فلسطينيين في لبنان –وهم عدد المقيمين فعليًا بحسب

[14] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2010). *Nahr el-Bared reconstruction project: Interim report on rebuilding efforts in Nahr el-Bared camp after its destruction in 2007*. UNRWA Lebanon.

[15] Danish Refugee Council. (2005). *Briefing note on Palestinian refugee camps and informal gatherings in Lebanon*. Population & settlement estimates.

[16] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2020). *Emergency response to Beirut Port blast: Interim report*. UNRWA Lebanon.

[17] European Union External Action. (2021). *Palestinian refugees in Lebanon: Protection and humanitarian interventions*. EU.

التعداد الرسمي الأخير – تعتمد على هذه الخدمات في التعليم والصحة والمساعدات الغذائية والإيواء[18] – تعتمد بشكل محوري على ما توفره الأونروا من تعليم ومدارس لأطفالهم، ورعاية صحية لمرضاهم، وإغاثة لفقرائهم، ومياه وبنى تحتية لمساكنهم. وقد أشارت الأمم المتحدةنفسها إلى أنه نتيجة عقود الحرمان، هناك اليوم "حاجة أكبر من أي وقتٍ مضى للمساعدات والخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا للاجئين في لبنان."

الواقع الاجتماعي الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان بالأرقام

يُشكّل اللاجئون الفلسطينيون إحدى أكثر الفئات حرمانًا وفقراً في المجتمع اللبناني. وتجمع الدراسات والتقارير الرسميةعلى صورة قاتمة لمؤشرات التنمية البشرية لهؤلاء اللاجئين نتيجة عوامل التهميش المزمنة. فيما يلي عرض موجزلواقعهم بالأرقام، اعتمادًا على أحدث البيانات المتوفرة:

- **عدد اللاجئين وتوزعهم:**

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فعليًا في لبنان 224,471 شخصًا وفق تعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية لعام 2017، الذي أجراه جهاز الإحصاء اللبناني بالشراكة مع إدارة الإحصاء الفلسطيني وبرعاية حكومية[19]. وقد أظهر تعداد السكان لعام 2017 أن نحو54% من اللاجئين يقطنون في المخيمات الفلسطينية الرسمية البالغ عددها 21 مخيمًا، بينما ينتشر حوالي 55% في تجمعات سكنية فلسطينية ومناطق مختلفة خارج المخيمات. وتتوزع أكبر نسبة من اللاجئين في محافظة صيدا (حوالي 63%)، ثم الشمال(52%) فصور جنوبًا (51%) فبيروت (31%) فإقليم الخروب (7%) فالبقاع (4%)[20]. وجدير بالذكر أن العدد المسجّل رسميًا لدى الأونروا للاجئين في لبنان أعلى بكثير، حيث يقدر بحوالي 450,000–505,000 لاجئ، إلا أن هذا الفرق يعود إلى أن التسجيل يشمل جميع الأشخاص الذين سجلوا لدى الوكالة منذ عقود، بما في ذلك من غادروا لبنان أو هاجروا، وليس فقط المقيمين الفعليين في البلاد[21]. إذ إن التسجيل لدى الأونروا تطوّعي، ولا يتم شطب الأسماء عند الانتقال أو الهجرة، بينما يعكس تعداد السكان لعام 2017 العدد الفعلي للاجئين المقيمين في لحظة

[18] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). *UNRWA at a glance: Providing services for Palestine refugees*. UNRWA.

[19] Central Administration of Statistics & Palestinian Central Bureau of Statistics. (2017). *Population and housing census in Palestinian camps and gatherings in Lebanon*. Beirut, Lebanon: CAS & PCBS.

[20] Lebanese Central Administration of Statistics & Palestinian Central Bureau of Statistics & Lebanese-Palestinian Dialogue Committee. (2017). *General population and housing census of Palestinian camps and gatherings in Lebanon 2017: Key findings*. Beirut, Lebanon.

[21] UNRWA. (2025). *Registered Palestinian refugees in Lebanon*. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees. https://www.unrwa.org/palestine-refugees

المسح. وبالإضافة إلى اللاجئين المسجلين، تستضيف لبنان أيضًا نحو 13,500 لاجئ فلسطيني مهجّر من سوريا، الذين تدفقوا خلال الحرب السورية[22] .

- **الفقر وانعدام الأمن الغذائي:**

- تعاني الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الفقر. وكشف المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي أجرته الأونروا بالشراكة مع الجامعة الأميركية في بيروت عام 2015 أن 56% من أسر اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان تعيش تحت خط الفقر، مقارنة بـ66% عام 2012 .فيما ارتفعت النسبة إلى 90% بين أسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا (PRS) الذين لجأوا إلى لبنان[23]. وأوضح المسح الاجتماعي والاقتصادي نفسه أن بعض الفئات تعيش في فقر مدقع شديد، فقد وُجد أن 90% من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا (PRS) عاجزون حتى عن تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية[24] . ومنذ ذلك الحين تفاقم الوضع مع سلسلة الأزمات المتلاحقة في لبنان (أزمة انهيار الليرة 2019-2021 وانفجار بيروت 2020 وأزمة كوفيد وغيرها)، مما دفع نسبة الفقر إلى مستويات قياسية غير مسبوقة. قد أشارت الأمم المتحدة في عام 2023 إلى أن حوالي 80 ٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر الوطني في ظل الانهيار الاقتصادي، وقد حذَّرت البيانات من أنه لولا المساعدات النقدية الدورية التي تقدمها الأونروا بقيمة إجمالية قدرها 18مليون دولار، لارتفعت نسبة الفقر إلى أكثر من 90 ٪ من مجتمع اللاجئين[25] – في دلالة واضحة على مدى اعتماد اللاجئين على دعم الوكالة للحيلولة دون سقوطهم في هاوية الفقر المدقع. كما يعاني الكثير من اللاجئين من انعدام الأمن الغذائي، خصوصًا بين القادمين من سوريا؛ إذ تفيد تقديرات مسح الأونروا الاجتماعي-الاقتصادي لعام 2023 أن حوالي 61.9 ٪ من أسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا في لبنان تواجه انعدامًا في الأمن الغذائي، وهو مؤشر يعكس ضعف قدرة هذه الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية من الغذاء دون دعم خارجي[26].هذه الأرقام الصادمة تبيّن أن انقطاع خدمات الأونروا الإغاثية سيعني مباشرةً حرمان عشرات الآلاف من الغذاء والكفاف.

[22] UNRWA. (2025). *Registered and displaced Palestinian refugees in Lebanon*. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees. https://www.unrwa.org/palestine-refugees

[23] UNRWA, & American University of Beirut. (2015). *Socio-economic survey of Palestinian refugees in Lebanon*. United Nations Relief and Works Agency. https://www.unrwa.org/resources/reports

[24] UNRWA, & American University of Beirut. (2015). *Socio-economic survey of Palestinian refugees in Lebanon*. United Nations Relief and Works Agency. https://www.unrwa.org/resources/reports

[25] United Nations & United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2024). *Syria, Lebanon and Jordan emergency appeal progress report 2023: Socio-economic conditions and UNRWA assistance*. United Nations. https://www.un.org/unispal/document/syria-lebanon-and-jordan-emergency-appeal-2025-progress-report-19nov25/

[26] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2023). *Socio-economic survey of Palestine refugees in Lebanon 2023*. UNRWA.

- **البطالة وانعدام الفرص الاقتصادية:**

يواجه اللاجئون الفلسطينيون معدلات بطالة مرتفعة باستمرار تتجاوز نظيراتها بين اللبنانيين. أظهر مسح 2015 المشار إليه أن معدل البطالة وسط اللاجئين الفلسطينيين (المقيمين قبل الأزمة السورية) بلغ 32.2%، في حين كان كارثيًا عند 25.5% بين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا[27]. أما التعداد الرسمي لعام 2017 ، الذي تضمن منهجية مختلفة، فقد قدّر معدل البطالة العام بـ81.4% بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[28]. ورغم اختلاف النسب، إلا أن كلا المصدرين يؤكدان ضخامة المشكلة مقارنة بمعدل البطالة العام في لبنان (الذي كان يدور حول 6-21% قبل الأزمة الاقتصادية)[29]. وتبرز البطالة بشكل أشد بين فئة الشباب؛ إذ سجّل تعداد 2017 أن البطالة في الفئة العمرية 15–29 عامًا بلغت 7.34%، وفي الفئة 30–44 عامًا نحو 5.82%.[30]وهذه أرقام مقلقة تعكس جيلاً شابًا بأكمله تقريبًا يعيش بلا أمل في الحصول على عمل لائق. يُعزى هذا الوضع إلى عوامل قانونية وهيكلية، منها القوانين اللبنانية التي تمنع الفلسطينيين من العمل في عشرات المهن (كالطب والهندسة والمحاماة وغيرها) إلا باستيفاء شروط شبه مستحيلة، وإلى تفضيل أرباب العمل للبنانيين أو العمالة الأجنبية الأخرى في المهن المتاحة، وإلى تضييقات في منح إجازات العمل. والنتيجة هي اقتصار معظم العمالة الفلسطينية على القطاع غير النظامي (العمل اليومي بأجور زهيدة وغياب الحماية القانونية) أو اضطرار الكثير من الشباب إلى الهجرة غير النظامية بحثًا عن فرص في الخارج. هذه العوامل كرّست دورة الفقر والاعتماد على المعونات عبر الأجيال المتعاقبة؛ فقد أشار تقرير للأونروا في 2023 إلى أن الجيل الرابع من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان نشأ دون أن يتمكن من اللحاق بالطبقة الوسطى الاقتصادية، وبقي رهين الوظائف المتدنية أو البطالة، مما جعل الحاجة إلى خدمات الأونروا أشد **"من أي وقت مضى"** لتمكينهم من الصمود[31].

[27] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East & American University of Beirut. (2015). *Socio-economic survey of Palestine refugees in Lebanon 2015*. Beirut, Lebanon: UNRWA.

[28] Lebanese Central Administration of Statistics & Palestinian Central Bureau of Statistics. (2017). *Population and housing census of Palestinian refugees in Lebanon 2017*. Beirut, Lebanon: Central Administration of Statistics.

[29] World Bank. (2020). *Lebanon economic monitor: The great struggle*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org

[30] Lebanese Central Administration of Statistics & Palestinian Central Bureau of Statistics. (2017). *Population and housing census of Palestinian refugees in Lebanon 2017*. Beirut, Lebanon: Central Administration of Statistics.

[31] UNRWA. (2023). *Annual report on Palestinian refugees in Lebanon: Socioeconomic conditions and dependency on UNRWA services*. United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. https://www.unrwa.org

• الأوضاع السكنية والمعيشية:

يعاني اللاجئون من ظروف سكنية قاسية في المخيمات والتجمعات. فالمخيمات الفلسطينية في لبنان معروفة باكتظاظها الشديد؛ مساحة المخيم محدودة ولا تتوسع منذ عقود فيما يتزايد السكان، ما أدى لبناء طوابق إضافية بشكل عشوائي وتلاصق المباني وتدنّي التهوية وأشعة الشمس. وتُظهر بيانات التعداد 2017 أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4 أفراد، وأن العديد من الأسر تعيش في مساحة ضيقة[32]. كما أن البنية التحتية في المخيمات متهالكة بسبب قِدمها وافتقارها للصيانة الكافية، ما يتسبب بتكرار مشاكل انقطاع المياه والكهرباء والتقنين الشديد. ورغم جهود الأونروا في تحسين هذه الأوضاع عبر مشاريع إعادة تأهيل المساكن وبرامج البنية التحتية، إلا أن نقص التمويل المزمن حال دون تلبية جميع الاحتياجات. ويضاف إلى ذلك أن القانون اللبناني يمنع اللاجئين الفلسطينيين من تملك العقارات منذ عام 2001، مما يحرمهم من تحسين ظروف سكنهم خارج المخيمات بشكل قانوني ويجعلهم حبيسي الإيجار أو السكن غير الرسمي[33]. كل هذه العوامل تجعل اللاجئين في وضع معيشي هش يعتمدون فيه على خدمات الأونروا ليس فقط في المخيمات بل أيضًا عبر المساعدات المادية لتحمل تكاليف السكن خارج المخيمات.

بالنظر إلى هذه المؤشرات مجتمعةً، يتضح جليًا أن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعتمد اعتمادًا بنيويًا على خدمات الأونروا لضمان الحد الأدنى من سبل العيش. فبدون مدارس الوكالة سيُحرم عشرات الآلاف من التعليم، وبدون عياداتها سيُترك المرضى دون علاج، وبدون معوناتها الغذائية والنقدية ستجوع آلاف الأسر[34]. وقد أقرّت الأمم المتحدة نفسها بأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان "من بين الأكثر حرمانًا في المنطقة"، حيث إنهم "لا يحصلون إلاعلى قدر محدود جدًا من خدمات الحكومة أو سوق العمل، ويضطرون للاعتماد شبه الكامل على الأونروا".

هذه الشهادة الرسمية تُلخص حال اللاجئين في لبنان، وتؤكد أن الأونروا ليست مجرد وكالة إغاثة إضافية، بل هي بحق **شريان حياة أساسي** للمجتمع الفلسطيني في هذا البلد.

[32] Central Administration of Statistics & Palestinian Central Bureau of Statistics. (2018). *Population and housing census of Palestinian refugees in Lebanon 2017*. Beirut, Lebanon: CAS & PCBS.

[33] Human Rights Watch. (2022). *Palestinian refugees in Lebanon: Discrimination and legal restrictions on property ownership*. Human Rights Watch.

[34] UNRWA. (2025). *Annual report on Palestinian refugees in Lebanon: Education, health, and social services*. United Nations Relief and Works Agency. https://www.unrwa.org

مخاطر تقليص خدمات الأونروا وتبعاته

نظرًا للمحورية الشديدة لدور الأونروا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فإن أي مساس بتفويضها أو مواردها ستكون له عواقب إنسانية جسيمة. وقد شهدت السنوات الأخيرة أحداثًا بيّنت بوضوح مدى خطورة تقليص خدمات الأونروا على حياة اللاجئين واستقرارهم:

- في عام 2018، قررت الولايات المتحدة (أكبر مانح فردي تقليدي للوكالة) وقف كامل تمويلها للأونروا، مما أوجد فجوة تمويلية هائلة بحجم حوالي 300 مليون دولار في ميزانية الوكالة لذلك العام[35]. أدخل هذا القرار الأونروا في أزمة مالية خانقة أجبرتها على اتخاذ إجراءات تقشفية شديدة؛ حيث جمدت التوظيف الجديد، وسرّحت بعض الموظفين المياومين، وقلّصت بعض الخدمات غير الأساسية، وكادت أن تعجز عن دفع رواتب موظفيها لولا تحرك عاجل من مانحين آخرين لسد جزء من النقص. على صعيد اللاجئين في لبنان، أثار ذلك القرار مخاوف عارمة وترجم إلى احتجاجات واعتصامات أمام مكاتب الأونروا، إذ خشي اللاجئون من فقدان تعليم أبنائهم أو مساعداتهم الغذائية والصحية. وقد حذّرت جهات أممية ولبنانية حينها من أن انهيار الأونروا أو تراجع خدماتها سيؤدي إلى كارثة إنسانية وأمنية، لأن"لا بديل عن الأونروا" قادر على تقديم هذا النطاق من الخدمات للاجئين. وفي كلمته عام 2018، نبّه رئيس الوزراء اللبناني (سعد الحريري) إلى أن "الأزمة المالية للأونروا تهدد برامجها وتؤثر مباشرة وسلبًا على المتطلبات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان"[36]، ودعا الدول المانحة إلى "زيادة مساهماتها ودعمها لتمكين الأونروا من الوفاء بالتزاماتها وتأمين احتياجات اللاجئين"[37]. وبالفعل، هرعت العديد من الدول آنذاك لتعويض النقص المالي تفاديًا لانهيار الخدمات، وأُطلقت حملات دولية ("الكرامة لا تقدر بثمن") لحشد الدعم أسفرت عن استمرار عمل الأونروا وإن كان بعجز مزمن.

- تجدّدت المخاوف عام 2023 إثر تعرض الأونروا لأزمة تمويلية جديدة مع تعليق عدد من الدول الأوروبية مساهماتها مؤقتًا بضغط ادعاءات واتهامات سياسية. ففي أعقاب تفجر حرب غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلنت دول مثل ألمانيا وبريطانيا وهولندا وآخرون تجميد دعمهم المالي للأونروا بشكل مؤقت بزعم التحقيق في مزاعم (لاحقًا ثبت بطلان معظمها) حول مواد تعليمية أو مواقف للوكالة[38]. شكّل ذلك ضربة أخرى لقدرة الأونروا على التخطيط المالي، حتى أن المفوض العام حذر في

[5] United Nations. (2018, November 9). *UNRWA faces greatest financial crisis in its history following 2018 funding cuts, Commissioner-General tells Fourth Committee* [Press release]. United Nations.

[36] Hariri, S. (2018, January 6). *Statement on UNRWA's financial crisis and impact on refugees in Lebanon*. Countercurrents. https://countercurrents.org/2018/01/06/whats-behind-disappearance-420000-palestinians-lebanon/

[37] Ibid.

[38] الأونروا. (2023). تعليق بعض الدول الأوروبية مساهماتها مؤقتًا بعد أحداث غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. الأمم المتحدة. https://www.unrwa.org/news

تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أن الوكالة على وشك العجز عن دفع رواتب 82 ألف موظف لديها في أقاليم العمليات الخمسة[39]. وفي لبنان، تابعت الأونروا تقديم خدماتها لكنها بقيت مهددة باضطرارها إلى تقليص برامج حيوية إن لم يتم تعويض التعليق الأوروبي. وقد صدر عن الأمم المتحدة تحذير واضح من أن أي تعليق طويل أو قطع لتمويل الأونروا ستكون له "عواقب كارثية" على اللاجئين، إذ لا توجد أي جهة أخرى قادرة على تقديم الخدمات بالمدى والنطاق الذي تقدمه الأونروا خصوصًا في أماكن مثل غزة أو مخيمات لبنان. وعلى إثر هذه الضغوط، أعادت معظم الدول المانحة التأكيد على التزامها بدعم الوكالة ماليًا، وصوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في كانون الأول/ديسمبر 2023 على تجديد ولاية الأونروا لثلاث سنوات أخرى حتى يونيو 2026، في رسالة دولية واضحة برفض المساس بتفويضها. ومع ذلك، يبقى العجز المالي مقلقًا، حيث دخلت الأونروا عام 2024 وهي تعاني من فجوة تمويلية تفوق 70 مليون دولار في موازنة الخدمات الأساسية[40].

إن خطر تقليص خدمات الأونروا لا يعني مجرد أرقام في الموازنة، بل ينعكس مباشرة على حياة الناس وكرامتهم وحقوقهم الأساسية. فتقليص ميزانية التعليم مثلًا قد يضطر الوكالة إلى زيادة كثافة الصفوف المدرسية أو تعليق النقل المدرسي أو تقليص خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، مما يهدد حق التعليم لعشرات الآلاف من الأطفال الذين ليس لديهم بديل آخر للالتحاق بالمدارس. وأي تقليص لخدمات الرعاية الصحية سيعني إغلاق بعض العيادات أو نقص الأدوية المجانية، وهو ما يعرض صحة اللاجئين لأخطار جسيمة في ظل عدم قدرتهم على تحمل نفقات العلاج في القطاع الخاص[41]. كما أن تخفيض برامج الإغاثة سيترجم فورًا إلى ارتفاع نسب الجوع والفقر كما أوضحت التقديرات (ارتفاع الفقر إلى 39% بدون مساعدات الأونروا) ، وربما إلى اضطرابات اجتماعية نتيجة تفاقم البؤس واليأس في المخيمات المكتظة[42]. علاوة على ذلك، للأونروا بعدٌ استقراري وأمني مهم يعترف به كثير من الخبراء؛ فهي بمثابة *صمام أمان* يمنع انفجار الغضب الشعبي للاجئين أو تحول المخيمات إلى بؤر توتر خطيرة نتيجة الإحباط الجماعي. وقد سبق لمسؤولين لبنانيين أن حذروا من أن أي فراغ تتركه الأونروا سيضع الحكومة اللبنانية أمام مأزق أمني وإنساني كبير، لأنها ستواجه فجأة عشرات الآلاف من الأشخاص المحرومين اليائسين بلا خدمات ولا أفق، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية أو دفع المزيد منهم إلى الهجرة غير النظامية عبر البحر وما يرافقها من مآسٍ.

[39] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2023, November). Statement by the Commissioner-General on UNRWA's financial challenges. https://www.unrwa.org/news

[40] الأونروا. (2023، كانون الأول/ديسمبر). الجمعية العامة للأمم المتحدة تجدد ولاية الأونروا لثلاث سنوات في ظل تحديات التمويل. الأمم المتحدة . https://www.unrwa.org/news

[41] الأونروا. (2023). الخدمات التعليمية والصحية تحت ضغوط التمويل: تأثيرها على اللاجئين الفلسطينيين. الأمم المتحدة . https://www.unrwa.org/news

[42] (الأونروا، 2023)

من زاوية القانون الدولي وحقوق الإنسان، إن تقليص خدمات الأونروا دون توفير بديل يكافئها في تلبية حاجات اللاجئين سيمثل انتهاكًا صريحًا للحقوق الأساسية لهؤلاء اللاجئين المكفولة في المواثيق الدولية. فحق التعليم والرعايةالصحية والغذاء الكافي والسكن اللائق هي حقوق أساسية منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتحمّل مسؤولية توفير هذه الحقوق يقع على عاتق المجتمع الدولي في حالة اللاجئين الفلسطينيين بسبب وضعيتهم الخاصة التي تجعل دولتهم الأصلية (فلسطين) عاجزة عن رعايتهم، والدولة المضيفة (لبنان) غير راغبة أو غير قادرة على ذلك لأسباب سياسية داخلية. ومن هنا، فإن الأونروا هي الأداة الأساسية للمجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته الحقوقية تجاههم، وأي تقليص غير مدروس في عملها قد يُعد تقصيرًا من المجتمع الدولي في واجباته القانونية والأخلاقية[43].

توصيات ختامية: خارطة طريق لضمان الحقوق الأساسية للاجئين

في ضوء ما تقدم من معطيات وتحليل، يخلص هذا التقرير إلى جملة توصيات موجهة إلى الأطراف الرئيسة المعنية، بهدف تعزيز دور الأونروا وضمان استمرار توفير الحد الأدنى من الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

1. إلى الدول المانحة والمجتمع الدولي:

- **تأمين تمويل مستدام وكافٍ للأونروا:** ينبغي على الدول المانحة التقليدية والجديدة زيادة مساهماتها المالية والالتزام بتعهدات طويلة الأجل تكفل سد العجز المالي المزمن للوكالة. إن التمويل متعدد السنوات سيمكن الأونروا من التخطيط المستقر وتحسين الخدمات بدل سياسة إدارة الأزمات سنويًا [44]. كما يتعين توسيع قاعدة المانحين لتشمل دولًا مانحة غير تقليدية (من آسيا وأمريكا اللاتينية ودول الخليج القادرة) للمشاركة في تحمل العبء. وفي الوقت نفسه، ينبغي النأي بتمويل الأونروا عن التجاذبات السياسية؛ فالمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية لا يجوز أن تُتخذ ورقة ضغط سياسية، وعلى المجتمع الدولي أن يرفض بشكل جماعي أي محاولة لربط تمويل الأونروا بأجندات سياسية تتنافى وولاية الوكالة الإنسانية.

- **تعزيز آليات الرقابة والشفافية:** لضمان استمرار الثقة الدولية، يُستحسن أن تعزز الأونروا من إجراءات الشفافية المالية والإدارية، وتسمح بآليات رقابة مستقلة على مناهجها التعليمية وخدماتها للتأكيد على حيادها والتزامها بالمعايير الأممية. فدحض الادعاءات المغرضة بشكل استباقي سيساعد على حماية الوكالة من الابتزاز السياسي وتجنب تكرار أزمات تعليق التمويل كالتي حدثت مؤخرًا.

---

[43] الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نيويورك: الأمم المتحدة. https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

[44] الأونروا. (2023). تقرير حول التمويل والميزانية وخدمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. الأمم المتحدة. https://www.unrwa.org/resources/reports

- **تجديد الالتزام السياسي الدولي بقضية اللاجئين:** على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاستمرار في تبنّي قرارات الجمعية العامة التي تؤكد ولاية الأونروا، كما حصل في قرار التجديد عام 2023 بأغلبية ساحقة. هذاالدعم السياسي الأممي ضروري لإرسال رسالة واضحة بأن العالم *لن يتخلى* عن اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق حل عادل لمحنتهم. وفي السياق ذاته، ينبغي إحياء الجهود الدبلوماسية لتحقيق حل شامل وعادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية (لا سيما القرار 491)، بما ينهي الحاجة إلى خدمات الأونروا عبر تمكين هؤلاء اللاجئين من العودة إلى ديارهم أو تعويضهم وتعويض الدول المضيفة[45].

2. إلى الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة:

- **ضمان استمرار التفويض الأممي للأونروا ودعمه:** يتوجب على الأمم المتحدة، بمختلف هيئاتها (خاصة الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان)، متابعة حالة اللاجئين الفلسطينيين عن كثب، وإبقاء بند دعم الأونروا على أجندة الأولويات. فمن المهم التأكيد دوريًا أن ولاية الأونروا قائمة ما دامت أسباب إنشائها تهجير الفلسطينيين دون حل قائمة. كما يُنصح بتنسيق أكبر بين الأونروا ووكالات أممية أخرى (كبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لتكامل الجهود في البرامج الإغاثية والتنموية داخل المخيمات، بحيث لا تتحمل الأونروا وحدها كل الأعباء في ظل الأزمات الاستثنائية (مثال: التنسيق لتوفير لقاحات كوفيد أو مساعدات انفجار بيروت 2020). هذا التكامل ينسجم مع الفقرة 18 من قرار إنشاء الأونروا التي تحث الوكالات الأممية المتخصصة على مساندة برامج الوكالة [46].

- **إدراج موازنة الأونروا جزئيًا ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة:** كخطوة مبتكرة لسد العجز المزمن، يمكن للأمم المتحدة بحث إمكانية تخصيص جزء من ميزانية الأمم المتحدة (التي تُموّل إلزاميًا من الدول الأعضاء) لتمويل أنشطة الأونروا الأساسية. حاليًا تعتمد الأونروا كليًا على التبرعات الطوعية[47]، وإدخالها ضمن الميزانية المقررة للأمم المتحدة سيضمن قدرًا من الاستدامة المالية ويعكس أولوية أممية لولايتها. وقد أوصى بذلك بعض الخبراء واللجان البرلمانية في الدول المانحة لضمان عدم تعرض الوكالة للابتزاز المالي.

[45] الأمم المتحدة. (2023). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 491/77 بشأن تجديد ولاية الأونروا. الأمم المتحدة . https://www.un.org/en/ga/

[46] United Nations. (1949). *Resolution 302 (IV): Establishment of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East*. United Nations General Assembly. https://dora.plo.ps/united-nations-decisions/254616.html

[47] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2024). *UNRWA financial report 2023–2024: Funding sources and expenditures*. https://www.unrwa.org/resources/reports

- **رفع مستوى خطة الاستجابة الدولية في لبنان:** ينبغي للأمم المتحدة قيادة جهد مشترك بين الأونروا ومفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR) وسائر الأطراف لوضع خطة شاملة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على المدى القريب. هذه الخطة يمكن أن تندرج ضمن خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية وتجمع موارد إضافية لتحسين البنية التحتية في المخيمات (ترميم المساكن، توسعة المرافق الصحية والتعليمية) وتقديم منح للتشغيل المؤقت للشباب الفلسطيني[48]. مثل هذه المبادرات التنموية ستخفف الضغط عن خدمات الأونروا وتمنح اللاجئين أفقًا لتحسين سبل عيشهم بدل الاعتماد الكامل على المساعدة.

3. إلى الحكومة اللبنانية والجهات الرسمية:

- **إصلاح الإطار القانوني الناظم لحقوق اللاجئين:** على السلطات اللبنانية القيام بمراجعة شاملة للقوانين والإجراءات التي تقيّد حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والتملك وغيرها. ورغم حساسية الموضوع داخليًا، هناك خطوات تدريجية ممكنة لا تهدد الهوية الوطنية أو التوازن السياسي اللبناني، لكنها تحدث فرقًا كبيرًا في حياة اللاجئين. من ذلك تعديل قوانين العمل لإلغاء شرط المعاملة بالمثل عن اللاجئ الفلسطيني (إذ يستحيل توفر "المعاملة بالمثل" لغياب دولة فلسطينية معترف بها كاملًا[49])، ما يتيح لهم العمل رسمياً في المهن التي يحتاجها السوق اللبناني دون تعقيدات إدارية[30]. كذلك من الضروري إلغاء القيود على المهن النقابية والسماح للفلسطينيين بالانتساب للنقابات المهنية) كالطب والهندسة والقانون وفق شروط موضوعية (كالكفاءة والامتحان) بدل المنع المطلق القائم منذ عقود. وفيما يتعلق بالملكية العقارية، يُنصح بإعادة النظر في قانون التملك لعام 2001 للسماح للفلسطيني بتملك شقة سكنية واحدة على الأقل لضمان الاستقرار العائلي، أو على الأقل استثناء المولودين في لبنان أو المتزوجين من لبنانيين من المنع التام. إن هذه الإصلاحات القانونية، إلى جانب كونها استحقاقًا حقوقيًا، ستسهم في تقليل الاعتماد الكلي على خدمات الأونروا من خلال تمكين اللاجئين اقتصاديًا واجتماعيًا ليصبحوا أكثر قدرة على إعالة أنفسهم.

- **تعزيز التعاون الرسمي مع الأونروا:** على الحكومة اللبنانية بمؤسساتها المختلفة تعزيز قنوات التنسيق والدعم لعمل الأونروا بدل تركها تعمل وحيدة. فعلى سبيل المثال، يمكن لوزارة الصحة اللبنانية أن تدعم عيادات الأونروا عبر شمولها بشكل من الأشكال في برامج الاستشفاء الحكومية (كتحمل كلفة الاستشفاء في المستشفيات الحكومية للحالات التي تحوّلها عيادات الأونروا بنسبة معينة). ويمكن لوزارة التربية والتعليم أن تنسق مع الأونروا في تطوير المناهج أو السماح لبعض الطلبة الفلسطينيين المتفوقين بدخول المدارس الرسمية أو الجامعات الحكومية بمنح، لتعزيز التكامل بدل الفصل التام بين منظومتي التعليم.

[48] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2023). *Lebanon crisis response plan 2023–2024: Supporting Palestinian refugees*. https://www.unocha.org/lebanon

[49] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2022). *Socioeconomic rights of Palestinian refugees in Lebanon: Challenges and policy recommendations*. https://www.unescwa.org

وبشكل عام، ينبغي تضمين احتياجات مخيمات اللاجئين في خطة الإنماء اللبنانية وبرامج البلديات المحيطة بها، من حيث البنية التحتية والخدمات، فذلك يخدم كل من اللاجئين والمجتمعات اللبنانية المضيفة على حد سواء. إن مقاربة المخيمات كمناطق بحاجة للتنمية ستعود بالنفع على الاستقرار المحلي وتخفف العبء عن كاهل الأونروا في آن معًا[50].

- **رفض خطابات الكراهية وتعزيز احترام الحقوق:** يتعين على المسؤولين اللبنانيين إطلاق خطاب مسؤول عند تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين، والامتناع عن تأجيج المشاعر السلبية أو تحميلهم وزر الأزمات الداخلية.

فهؤلاء اللاجئون مولودون في لبنان منذ أجيال، ومراعاة كرامتهم وحقوقهم الأساسية واجب إنساني وأخلاقي.كما أن ضمان أمن المخيمات واستقرارها مسؤولية مشتركة؛ وعلى الأجهزة الأمنية اللبنانية التعاون مع لجانالمخيمات والأونروا لحماية السكان المدنيين وقت النزاعات (كما في أحداث عين الحلوة الأخيرة)[51]. إن احترام إنسانية اللاجئ الفلسطيني ومعاملته وفق معايير حقوق الإنسان لن يحفظ فقط حقوقه، بل يحفظ أيضًا صورة لبنانكبلد مضيف ملتزم بالقيم الإنسانية، ويحول دون خلق بيئة تطرف أو توتر تفيد أعداء الاستقرار.

في الختام، يؤكد هذا التقرير أن الأونروا ستبقى حاجة لا غنى عنها للاجئين الفلسطينيين في لبنان ما دام الوضع الحالي قائمًا. فهي التي تضمن حصولهم على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والإغاثة الاجتماعية التي حُرموا منها من مصادر أخرى[52] . ومن منظور قانوني وحقوقي، يشكل دعم الأونروا استمرارًا لاحترام المجتمع الدولي لالتزاماته بموجب قرار 203 وغيره[53]، وترجمةً عملية لحق اللاجئين الفلسطينيين في حياة كريمة حتى تحقيق الحل الدائم. وعليه، فإن أي إضعاف لهذه الوكالة دون إيجاد بديل يوازيها هو بمثابة قطع لشريان الحياة عن مجتمع بأكمله، مما يتطلب من جميع الأطراف التحلي بالمسؤولية لمنع ذلك السيناريو الكارثي. إن تمكين الأونروا وتعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو استثمار في الاستقرار الإقليمي وفي كرامة الإنسان، إلى أن تشرق شمس الحل العادل الذي يتيح لهؤلاء اللاجئين العودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها قبل عقود طويلة. عندها فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يقول إنه أوفى بالتزاماته كاملةً، وحينها ربما لن يعود هناك حاجة إلى الأونروا كوكالة إغاثة – وهو الأمل الذي نتطلع إليه جميعًا.

[50] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2021). *Sustainable development in Palestinian refugee camps: Challenges and opportunities in Lebanon*. https://www.unrwa.org

[51] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2023). *Protection and security in Palestinian refugee camps in Lebanon*. https://www.unrwa.org

[52] (UNRWA, 2023)

[53] United Nations General Assembly. (1949, December 8). *Resolution 203 (III) establishing the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)*. United Nations.

و يجدر التأكيد على أن هذا التقرير أعدّته المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) (شاهد) من خلال عملية بحثية شاملة جمعت بين التحليل القانوني المكتبي والبحث الميداني. وقد استند إعداد التقرير إلى مراجعة الأطر القانونية ذات الصلة، والوثائق الرسمية، والمعايير الدولية، إضافةً إلى رصد ميداني ومشاورات مع الجهات وأصحاب المصلحة المعنيين والمتأثرين. كما تم إطلاع الأونروا رسميًا على التقرير ومضامينه، وذلك في إطار التزامنا بالشفافية والانخراط البنّاء، وضمان علم جميع الأطراف المعنية بالقضايا المثارة والتوصيات المقترحة.